من الشيئين محال ومن الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ما سمعوا قول الله تعالى إنما الصفا والمروة من شعائر الله قالوا يا رسول الله بدأ بالصفا فلو كانت للترتيب لم يقولوه ومن الاستعمال قولهم الماء بين زيد وعمرو وعنهما من الحروف لا يقولون هما منها وذهب الشافعي إلى أنها للترتيب ويقال نقله عن الفراء ونقل أبو إسحق الشيرازي عن ثعلب أنها للترتيب واحتجوا بأمور لا دلالة فيها وأما الفاء فمقتضاها الترتيب والتعقيب فإذا قلت قام زيد فعمرو فاجأ القيام بعد الآخر ولا فاصل بينهما وأورد أبو سعيد قولنا دخلت البصرة فالكوفة لأن آخر الدخولين هو الأخير وأجاب بأنه بعد دخولها البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة

وثم للمهلة أما حسا نحو مشيت من الدار فحتى السطح

معناه ثم المهلة تقول قام زيد ثم عمرو ففيها مهلة بين القيامين زمانا فهي شبيهة الفاء في الترتيب ومفارقتها في المهلة وحكى ابن يحيى فيها الفاء وأما حتى فقد روى سيبويه رحمه الله وأبو زيد العطف بها وحتى المعطوف بها أن يكون جزءا مما قبلها تقول ضربت القوم حتى زيدا لأنه منهم ولا تقول ضربت القوم حتى الجمار وفائدة العطف بها التعظيم كقولك زارني الناس حتى الخليفة وتحتمله كقولك طبع الناس في حتى البهائم ومن غريب مسائلها أنك تقول مررت بالقوم حتى بزيد فتعيد الباء معها لأنك لو لم تعدها لاقتضت الجارة وتقول في النصب قام الناس حتى خيرا والرفع حتى أبانا ولا تقول حتانا لأن حرف العطف لا يلي المتصل

وأو ولها فيهما مشهور الشك والإبهام والتخيير

الشك تردد النفس بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر والإبهام إخفاء الأمر على السامع مع العلم به تقول قام زيد أو عمرو فإن كنت شاكا فأنت والسامع في الشك سواء وإن كنت عالما بالقائم منهما وشككت فيه عن السامع فأنت عالم وهو شاك ومناط الفرق المتكلم لقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فإن الله لا يشك ولكنه يبهم لحكمة وهذان يختصان بالخبر والتخيير هو تردد الأمر بين شيئين لا يجمع

بينهما كقولك تزوج زينب وأختها وقد ترد الإباحة وهي تردد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما كقولك تعلم الفقه أو النحو وإما كأو وفي جميع ما ذكرنا والفرق بينهما أن إما تبنى الكلام على المعنى المطلوب منها الذي هو قبل المعطوف عليه كقولك قام إما زيد وإما عمرو وأو يجوز فيها أن تبني الكلام على اليقين ثم يدول الشك بعد ذلك وقال أبو علي في الإيضاح وليست إما بحرف عطف لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول ضربت إما زيدا وإما عمرا فما دخل عليهما الواو ولا يجتمع حرفان بمعنى هذا كلامه

وأمرك أدن أم اقامة ولكن استدل بهم الكلاما
هذان يعطفان لم يفضلا وهل لإضمار عن اهم أو لا
ولا يمكنها فهذي عشرة توجب عطف الكلم الموخرة
على التي من قبلها فاحمل لها إعرابها حتى تكون مثلها

أما أم فيعطف بها متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا تكون إلا بعد همزة الاستفهام كقولك أزيد قائم أم عمرو وأضربت زيدا أم قتلته وحقيقة المتصلة هي التي إذا حذفتها والهمزة والاسمين أو الفعلين قام مقام الجميع أي الأمرين عنده يصح أن يقال أيهما قام وأيهما فعلت ولذلك عينها يرجع إليه وهو أن بعد الحكم ويجهل المحكوم عليه كقولك أضرب زيدا أم يقيس أو يعكس الأمر كقولك أكان زيدا نصرت أم عمرا وأما المنقطعة فهي التي تفسر بمل والهمزة تقع بعد الاستفهام كقولك هل عندك زيد أم عندك عمرو وتركت السؤال الأول وأخذت في الثاني ومعناه بل أعندك عمرو وتقع بعد الخبر كقولهم إنها لإبل أم شاء قال أبو علي كأنه رأى شخصا من بعيد فشبه إلى نفسه برؤيته الله إبلا فأخبر على ذلك ثم شك فقال أم شاء فصار بسؤاله بأم مضربا عما كان أخبر ومستأنفا السؤال عنه هذا كلامه وأما الذي علقت بها مفردا على مفرد لم تقع إلا بعد الذي كقولك قام زيد أم عمرو وهذا معنى قولهم ما لم يفصلا وإن عطفت بها جملة على جملة وجب حذف إحداهما في النفي والإثبات ولا

Copyright King Saud University